

هل يجب أن تكون [الإباحية الانتقامية] غير قانونية؟

يشرح ماكس هاريس كيف سُنّت بريطانيا تشريعاً ضد الإباحية الانتقامية ويقارن ذلك مع موقف قوانين دول أخرى.



إن الإنترنت تقور بخلق أعراف جديدة وممارسات جديدة. بسبب استخدامهم على الإنترنت فإن إنذارات المحتوى الخطير (trigger) كما الافتراضي العالم خارج شائعة صارت (warnings) إشعار بعض المهلقين هوخراً. التواصل عبر وسائل التواصل الاجتماعي على الإنترنت قد يكون شائكاً أكثر وأقل حساسية. قد يقول قائل بأنه بسبب كون الناس لا ترى وجوه بعضها. وربما الأكثر هدعاة للقلق. فإنه قد حصل ارتفاع في مشاركة صور جنسية خاصة بشكل كيدي عبر الإنترنت- طالها أن التقاط وتوزيع الصورة عبر أجهزة الهاتف النن أسهل بشكل كبير.

لفتت الهوللة جينيفير لورينس الانتباه إلى هذه القضية بعد تسريب صور فوتوغرافية عارية لها على الإنترنت في عام 2014. بنتيجة قرصنة حسابها على iCloud. ثم كان هناك قصة تراجيدية حصلت مع تيلر كليهنتي، الطالب ذو 18 عاماً في جامعة روتجيس الذي انتحر بعد أن تم تسجيل لقائه الجنسي مع رجل بشكل سري من قبل زميله في السكن ومشاركته مع متابعيه على تويتر.

ها يعرف بـ«الإباحية الانتقامية» (porn revenge) هي شكل من المشاركة الكيدية لصور جنسية خاصة. تتضمن النشر الإلكتروني لصور

جنسية خاصة، أحياناً على مواقع إباحية إلكترونية مخصصة، غالباً بعد انتهاء علاقة عاطفية. [إنشآت هولي حاكوبس](#) ، التي نشر عشيقها صوراً دهنمة لها على موقع إباحية انتقامية، ومنظمة مبادرة حقوق الإنسان الإلكترونية. وحملة أنهما الإباحية الانتقامية في عام 2012. لقد أظهر بحث علمي من قبل المبادرة بأن واحد من عشرة من الشركاء السابقين يحددون بنشر صور دهنمة جنسياً على الإنترنت. %60 من هؤلاء الشركاء السابقين ينتهون بنشر تلك الصور. %90 من الضحايا هم من النساء.

إن الأضرار الناتجة عن الإباحية الانتقامية معتبرة. لقد أبلغ الضحايا عن مشاكل صحة عقلية، أحاسيس بالابتعاد عن العلاقات مع الذكور، الاتجاه إلى الكحوليات للتعامل مع الضغط، وخسارة الوزن. أظهرت دراسة للمبادرة بأن %93 من ضحايا الإباحية الانتقامية يعانون أهنماً عاطفياً كبيراً كنتيجة.

إذن، ضمن سياق الإنترنت القليلة التنظيم، كيف استجابت البرلمانات لهذا الأمر؟ بعد العمل الدؤوب لناشطي الحملات، المهاميين، والمناصرين، مر البرلمان البريطاني قانون المحاكم والعدل الجرمي لعام 2015، والذي دخل حيز التنفيذ في 12 فبراير/شباط 2015. أوجد القانون جريمة جديدة هي «فضح صور أو أفلام جنسية خاصة بنية التسبب بالأذى»، والتي يمكن مقاضاتها بالسجن بها يصل إلى سنتين من السجن. تحتوي الجريمة الجديدة 6 عناصر هامة:

- فضح [معرفاً على أنه منح أو عرض أو جعل أمر ما متوفراً] بأي شكل » لشخص آخر؛
- خاصة-هعناها «من النوع الذي لا يرى عادة في العلن»؛
- جنسية [بشكل أساسي مظهرأ أعضاء جنسية، ومنطقة العانة، أو أي شيء يمكن أن يعتبره إنسان عاقل جنسياً؛
- صور أو أفلام-من ضمنها مسودة الصور (نيغاتيف)، الصور الموحرة، والبيانات التي يمكن تحويلها إلى صورة أو فيلم؛
- بدون قبول من الفرد الذي يظهر في الصورة أو الفيلم؛ و
- بنية التسبب لذلك الفرد بالأذى- بدون أن يكون كافياً للاستنتاج أن يكون الأذى نتيجة طبيعية أو محتلمة للتسبب بالفضح.

نص القانون على ثلاثة دفاعات (بالإضافة إلى دفاعات أخرى يمكن أن تنطبق). أولاً، يمكن الدفاع إذا كان الشخص يمنع، يحقق أو يكشف عن جريمة. ثانياً، يمكن للأفراد تجنب التهمة إذا كانت الصور يتم فضحها كجزء من مواد صحفية تم الصالح العام. ثالثاً، أولئك الذين يتهمون يمكن أن يبرزوا دفاعاً أن المواد البصرية تم سابقاً «فضحها مقابل جائزة»، وهي عبارة غريبة من المفترض أنها تشير إلى حالات تكون فيها المواد قد تم دفع ثمنها وتوفرت في الفضاء العام.

إن تمرير هذا التشريع هو تطور إيجابي. فهو يوفر حماية لضحايا سلوك شائع بازدياد ويزود الشرطة والنيابة بإرشادات مفصلة ضمن محاولاتهم فرض القانون. ولكن هناك على الأقل ثلاثة مصادر لعدم اليقين في القانون:

- إن تعريف «النية» نحيل إلى حد ما. المقاربة القانونية المعتادة هو أن نخلص إلى أن النية موجودة عندها يكون هناك إما دليل على نية معينة، أو عندها يكون جلياً. من خلال الأفعال أو الأحداث، أن هناك شيئاً منوياً لأن النتيجة الواقعة هي من التبعات الطبيعية أو المحتلمة للفعل. لا يسمح القانون البريطاني بأن تنطبق المقاربة الثانية (النية) على حالات الإباحية الانتقامية، وتسبباً هنا بصعوبات بالنسبة للضحايا في إثبات الحالة العقلية للمسيئين (عند قيامهم بالجرم).
- «الجنسي» له أيضاً هنا معنى نحيل أو على الأقل غير محدد. يشير القانون إلى صور أو أفلام لأعضاء جنسية أو منطقة العانة على أنها «جنسية». كما أنها تزيد على ذلك بالإشارة إلى ما قد يعتبره الشخص العاقل شيئاً جنسياً. لا يمكننا سوى التأمل بأن يؤوّل القضاة وغيرهم هذه العبارة بشكل عقلاني. لكن هناك خطر بأن القانون، كما هو مكتوب، لن يشمل بعض الصور التي فيها محتوى جنسي، كما أن فحص «الشخص العاقل» غالباً ما انتقد لكونه وسيلة واضحة ينتج عنها ان يتم ترسيخ وجهات نظر الغالبية الهجتهية في التشريعات القضائية.
- إن دفاع «ال مواد الصحفية» يمكن التلاعب به. إن الشخص الذي ينشر المواد لا بد أن لديه اعتقاداً معقولاً بأن المواد المنشورة تصب في الصالح العام. لكن قد يكون هناك حالات حيث، لنقل، صور غير مرغوبة يتم نشرها على مدونة ثم الادعاء بأن ذلك يعد «مواداً صحفية» (خاصة إذا كانت الصور مصدوبة ببعض المناقشة الموسع). يمكن اعتبار حرية التعبير جزءاً من الصالح العام. يبقى لنا أن نرى ما إذا كان هذا عبارة عن خطر فرضي فقط أو أنه سيكون عائقاً للضحايا.

كيف يمكن النظر لقانون المهلكة المتحدة بالمقارنة مع بقية العالم؟ إن قوانين الإباحية الانتقاهية تم توريها في [العديد من الدول](#) ، بما فيها اليابان والغالبين. ربما من المفيد النظر إلى كندا، الولايات المتحدة، أستراليا، ونيوزيلندا- هذه هي المنظومات التشريعية التي تملك قوانين إباحية انتقاهية تعد أنظمة القوانين الخاصة بها الأنسب للمهلكة المتحدة. حاولت عدة ولايات في الولايات المتحدة الأمريكية تهرير قوانين إباحية انتقاهية، إلا أن النولى من بينها، وهي كاليفورنيا، تم انتقادها بشدة بسبب إعدادها قانوناً بدى وكأنه يستثني حالات حيث تكون الضحية قد التقطت صورة ذاتية «سيلفي»، وهي حالة شائعة الوقوع إلى حد ما في هذه الحالات. لقد نظر البرلمان الكندي إلى قانون حماية الكنديين من الجريمة الإلكترونية ، والذي يضع الجريمة ضمن إطار مفهوم مختلف- وهو المشاركة الغير توافقية لصور حميمية- لكنه بشكل كبير له نفس الأثر الذي للقانون البريطاني. لقد قال بعض المهلقون بأن حالات الإباحية الانتقاهية الكندية يمكن أن يكون من الأفضل التعامل معها عبر سبل الانتصاف الهدية أو قانون حقوق المهلكية. نيوزيلندا أيضاً ضمن مرحلة الإعداد لتحرير مشروع قانون الاتصالات الرقمية الهودية، والذي يسمح بالسجن لهدية أقصاها سنتان عندها ينشر شخص تواملاً إلكترونياً يسبب الضرر. إن مسودة القانون النيوزلندي أكثر اتساعاً وتعدد مجموعة عواهل للقضاة أن ينظروا إليها عندها يزنون كمية الضرر الناتج، ومن ضمنها طبيعة الضحية، حجم التداول، والسياق المحيط. هكذا مسودة تضمن أن تكون العقوبة متنبّهة للحقائق المتصلة بكل حالة، لكنها قد تقود إلى مزيد من عدم اليقين بالنسبة للضحايا (وللمهاجرين والقضاة الذين يطبقون التشريعات). تملك ولاية فيكتوريا في أستراليا قانوناً لديه نفس المشكلة: يجرم القانون التوزيع المتعمد للصور الحميمية لطرف ثالث بما يخالف معايير المهتجع. في حين أن مفهوم «معايير المهتجع» ليس غريباً على القضاة، فإنه غامر ويهكن أن يتسبب بعدم اتساق حيث يكون للقضاة وجهات نظر مختلفة حول ما هو مخالف حقيقة لمعايير المهتجع. في العموم، يبدو قانون المهلكة المتحدة الخاص بالإباحية الانتقاهية حازماً بالمقارنة مع هذه المنظومات القضائية.

قد يقول البعض أن تشريعات الانتصاف الوجودية في المهلكة المتحدة- مثل قانون التحرش أو المسؤولية التقصيرية في خرق الثقة- هي تشريعات كافية، إلا أن وجود قانون محدد يضمن أن الضحايا سيتم التعامل معهم بشكل متنسق، كما أن القانون الجنائي أفضل من قانون المسؤولية التقصيرية لأنه لا يتطلب من الضحية أن تتحمل تكاليف رفع القضية. لقد ادعت منظمتاين هناك أن Article 19 و PEN تعدياً على حرية التعبير من قبل قانون الإباحية الانتقاهية. ولكن القانون، كما هو مكتوب، يسمح بفسحة (وقد يقول البعض أنها كبيرة!) للمواد الصحفية، كما أن القضايا الجوهرية في الإباحية الانتقاهية لا تتضمن تعبيراً يساهم بشكل ذو مغزى في تحقيق الذات الفردية، السعي إلى الحقيقة أو التشاور الديموقراطي. قد يدعي آخرون أنه إذا تضمن انفصال شريكين حالة من الصدمة، فإن الانتقام عبر الإباحية الانتقاهية مشروع. هذه النظرة لا تتحسب للذي الكبير المرتبط بالإباحية الانتقاهية، كما هي موصوفة أعلاه. قدمت الجمعية الكندية للعدالة الجنائية اعتراضاً أبعد من ذلك بأن قانون الإباحية الانتقاهية الجديد يضيف مزيداً إلى جماهير المساجين. هذا قلق مشروع، خاصة في المهلكة المتحدة. لكن أحكام السجن في هذه الجريمة ستكون قصيرة، وهذه النقطة هامة بقدر ما هي الجريمة قد تهمت معاقبتها- وليس إذا كانت تتم معاقبتها بالنسب.

إن قانون الإباحية الانتقاهية البريطاني هو محاولة عامة لحماية الضحايا وضمان أن يبقى القانون على تواصل مع السلوكيات الاجتماعية المتغيرة على الإنترنت. ولكن، كما [تلحظ](#) أن أوليفاريس، يجب فعل المزيد. قد يكون نافعاً إعادة النظر في مصطلح «الإباحية الانتقاهية»، والذي ينظر بعين الجناة ويفترض ضمناً أن لديهم مسوغاً لها لنفعالهم. اقترحت هولي جاكوبس مصطلح «الاغتصاب الرقمي»: لقب آخر مهكن هو «المشاركة الشريرة» (sharing-mal). أبعد من اللغة، أيضاً، هناك حاجة لاستهداف مواقع الإنترنت التي تستضيف هكذا صور وتغيير الثقافة التي جعلت من هكذا سلوك أكثر شيوعاً.

ماكس هاريس هو زميل إيكاهياشين. أوكسفورد جامعة في سولز أول كلية في (Examination Fellow)

منشور بتاريخ أبريل 3، 2015